

راضاه لما خاطبوك بل اصطلاحكم وانه جعلتم قيام الصفة بالموصوف برضا فانتم
 تقولون بحسب اصطلاحكم انهم قسم الى مركبتين وانه مركبتين من جنس واحد
 ان موت الصفات ان سميتمون تركباً لم يسلم لكم غير ما نساهم المركب القسوم
 واجبه محذوف بكن وان لم يسبق برضا اصطلاحكم ولكن انتم سميتم هذا برضا وسميتم بهذا
 فكنتم انتم قسم المركب بدار لاكم فتوغلوا بالاطلاق واسا فوله ان الدليل ان قول ان دار وجود مركب
 برضا انه يتوجب له مركب من ذاته وان وجوده من ذاته مسوود معدوم من ذاته فحواله من
 وجوده احداهما مع المعدوم الا ان الدليل على ايداهما وجوده في ذاته وصفه بصفات
 لازمه له بل هو ان وجوده في ذاته حركه حركه سميتمون به في ذلك الا مجرد الحوائج واللفظية
 الثاني ان حصة قوله ان افعال التركيب الى مركب فمقار الحركة الى الحركة ما واحد ذلك
 على ان افعالها ماعل في افعال مجرد التركيب عند مجرد التحرك قبل مع هذا يكون
 المعنى اذا وجد نصف نصفه بوجه واحد فيكون واحد اذا وجد نصفه كلامه اية اذا كان
 مصفاً بالصفات من ذاته مسوود مصفاً بالاعمال من ذاته ماعل لهما ان يكون هذه
 الما ان صحى واما ان لا يكون فانه لم يحكى فليس يحكى وان يحكى كانت دلالة
 على افعال الله تعالى وان حصة اية بل هو من موقلة الصفات القائمة به ثبوت
 الاعمال القائمة به ما يحد من هذا اذا كانت الملازمة يحكى البالي قوله وان وجد
 متحرك من ذاته مسوود المعدوم من ذاته ان وجود المعدوم هو حروج ما هو باله
 الى الفعل وكذلك لا سر في الحركة والمتحرك فليس كذلك الوجود اية الحصة رايه على اللات
 نكل وجوده لم يكن وقتاً من وجوده باله هو وجوده بحد ذاته والمتحرك وجوده اما
 مع الوجود المتحرك فليدركه حاج كل متحرك الى متحرك سائر اعني فهو كسر المعدوم من ذاته
 اى ليس ما كان معدوماً ما وجد من الوجود المتحرك اما الا والآخر يعقوبان الوجود
 ليس له وجود اصلا في عقل ان وجوده من ذاته او من ذاته وجوده من غير وجود

مع ضرورة العقل ولو ان المعدوم يوجد بنفسه معلوم البطان بالدهه وارغيت
 الثاني فاللازم والمعلوم واحد ما ان المتحرك من ذاته يوجد حركته المعدوم من ذاته وقول
 الثالث انه اذا حارها حاز وجود المعدوم من الذات المعدوم من ذاته بل اطل معلوم البطان
 وقوله ان وجود المعدوم هو حروج ما باله الى الفعل وكذلك لا سر في الحركة والمتحرك
 مع ان له غايه هذا انما سر ان في سر من الامور من ان لم ادا اسر كان سر ما
 ان سر ان في سر مع ظهور الوجود من وجود المعدوم هو حروج ما باله الى
 الفعل لا حور ان في سر ان سر المعدوم كان سر في سر ما وجوده فان المعدوم ليس
 في ولا مة شي وانما يقال انما سر وجود المعدوم كان سر في سر ما وجوده فان المعدوم ليس
 علة في الحصة من ان يصير سببه من الزوا من ان يصير حركه فالله في الوجود ليس هو المعدوم
 واما الحركة والمتحرك فليس المتحرك من هو سبب الحركة سبب المتحرك المحل الذي حركه
 ما كان معدوماً من الاعراض كما يوجد في الملوّنات والطعم في المطعومات والحرارة في الاحياء
 فكذا الحركة في المتحركات فكل هذه الصفات والحركات كان بالها في قوة القول الاسعداد
 لهما ما انفس هذه الامور التي كانت معلومة فوجدت فليس هو سر الوجود ولا غيرها
 شي في سر الفاعل وجود المعدوم من ذاته بوجه وجود الحركة من المتحرك في غاية الفساد والعلة
 بل هو ماعل ويكون فاعله مكوّن الوجود او الجسم او الفاعل نفسه او وجوده كالفعل الصفات والاعراض
 كالحركات كحركاته في سر لئلا يحكى لئلا يكون المعدوم من قول الصفات والحركات في لئلا يكون
 في غاية الفساد فليدركه فاعله مكوّن الوجود او الجسم او الفاعل نفسه او وجوده كالفعل الصفات والاعراض
 بل هو ماعل يكون فاعله مكوّن الوجود او الجسم او الفاعل نفسه او وجوده كالفعل الصفات والاعراض
 حركه من ان يفعل المعدوم حركه لكان ما طلاقاً فاعله مكوّن الوجود او الجسم او الفاعل نفسه او وجوده
 مكوّن الوجود لم يكن وقتاً من وجوده باله هو وجوده بحد ذاته والمتحرك وجوده اما
 هو مع التقى الحركة فليدركه حاج كل متحرك الى متحرك سائر اعني فهو كسر المعدوم من ذاته

مع القوة المحركة فلم قلت ان الحركة حجاج لا يتحرك بمفصل عندهم فقال لك كل حيز
 ان يتحرك المتحرك بنفسه بعد ان لم يكن متحركا ام لا ما راخوت هذا بطر توكل وحاز وجود المتحرك
 بنفسه قبل الحركة وقبل القوة المتحركة فارتبطت بالحيز مثل حركته حينئذ اما الاول في نفسه
 واما من غير ما رايت بنفسه فان الحركة من نفس المتحرك وطل توكل ولو كانت غير
 وكان ذلك لا تعبر متحركا قال قول فيه فالقول الاول واراد عن متحرك لم وجوده من قبل
 عن غير متحرك وهذا هو الموهوم وهو باطل وذلك ارجاء الحركات متعاقبة شيئا بعد شي
 فالمعبر لكل من تلك الاجزاء سمع ان يكون موجبا ما ان لا يزال لانه لو كان كذلك لزم ان
 هارنه موجبه فان العلة النامية لا ما حركت معلولها حينئذ لم يور المحرك
 يدنا وهو سمع ان لا يكون سلب العلة النامية مستلزم مقارنه معلولها لم ذلك وان لم
 سلمهم ذلك حاز حركات الحركات المتماخره عن موهوم حقيهم محمورا من متحرك الى بعد
 ان لم يكن متحركا بدون سبب حادث وهذا بطر توكل وادالم يكن الحركه سالما لها ما ياتي
 الازل لزم ان يكون حادثا والقول في حدوثه بالهول في حدوثه سمع ان يحدث هو اخره
 عن علة نامية تدرجه فادالم يكن من الفاعل فعل حادث سمع ان يصدر عنه شي حادث
 فامنع صدور الحركات عن غير متحرك وهذا التمام وهو حدوث الحوادث عن ذات لا يتيم
 بها حادث ما عرفه فانهم يصعوبه وبعده عن المعقول وهو لا يتلصق به هو لول ان
 النفس المحركة لا فلا يكون تحتها صوريات واراد ان هي مبدأ الحركة وان حركتها العقل
 الذي يرد التشبيه او واحد الوجود الذي يملك الفكر والتشبيه باخراج ما فيه من
 الاربون والاضاع وحركتها الواجب او العقل للفكر او ليس الفكر كغيره المحموم
 والمسمى للتشبيه والمقصود للعاشق ليس من جهة الحركه فعلا اصلا بل ذلك حجة
 فتشكر سبطا به وهذا استهزاء من ان يوق الا فلاك ما يوجب حركتها الا فلاك سبب
 لول الفكر كغيره للتشبيه الواحد ارجاء ما فيه من الاربون والاضاع طام لا دليل
 عليه بل لادله الدالة على سادته شريعتهم ان الاسر كلك بهذا ما انه انما ثبت

كان في رشت
 والبرار في تمام

العله الغايه للحركة مع ان السبب الفاعل لحركة الفكر فان الحركة وان انقرفت
 الى علمه معصوده من غير الفاعل مبدأ الضرورة ما دام لا وانفسه حركه قبل ان يفاعل لما
 حدثت في النفس من سبب الحركة كالصورات والارادات فان هذه كانت معلومه
 ثم وجدت بعد العلم مما السبب الفاعل لهذه الحركة فارتبطوا النفس من الفاعل لهذه الحركة
 بعد حصول متحرك من نفسه وهذا خلاف ما قالوا ان الفاعل لا يشاعرها قبل ان يفاعلها
 في الكلام في النفس ما به ان حدثت عند ما لم يحدث سبب من سبب ذلك وان قبل ان يحدث
 حركه النفس على حال واحد ان لا يوافق قبل ان يفاعلها بمقدار انكم حدوث حادث لا سبب
 وتقبل لهم ذلك المحرك للنفس ان كان علة نامية في الازل وجب وجود معلوله في الازل وجب وجود
 حادث للنفس من الصورات والارادات في الازل وهذا جمع بين النفس في ان قبل
 حدث له امر به صار فاعلا لما حدثت النفس سبب طرقت ذلك واد قبل الحوادث
 استعداد النفس لا ينصرف عليها من العقل ما يصوره ويرد قبل ذلك الاستعداد طرقت
 والقول في سبب حدوثه بالهول في حدوثه فلا بد من طرقت ما طرقت الحوادث
 لا سبب حادث ما حادث الحوادث عن متحرك وانها ما كان بطل بولهم والاول هو لول ان
 معلوم المطلق بالضرورة ملزمهم الثاني بعد انهم ما طرقت ما طرقت هو انفسه وليس
 به ان قول الحوائش ما وادامه كان الذي لا يحصل لا شعوره منه هو ان الفاعل اول
 وان الفاعل له الاول لا يملكهم ان يضعوا ان حاله الفعل هي حاله في رشت
 عدم الفعل بها كذا لا بد حاله معلومه وسبب لم يكن ودل كضرر ما ان الفاعل الذي
 المعقول ان كلهم ما واد كان كذلك سلك الحال المتحدده او اوصار لكل حال محده
 فاعلا لا ما ان يكون الفاعل لها اما فاعلا اخر فلا يكون ذلك الفاعل هو الاول وان يكون
 بعلمه من نفسه بل بعلمه ما ان يكون الفاعل لسلك الحال التي هي سبب وعلمه هو نفسه

الحزن في كل وقت

فلا يكون ذلك الفعل الذي يرضى ما دأ عنه او لا يكون فعله لتلك الحال التي
 هي شرط من المعول قيل وعمله المفعول قال وهذا لازم كما ترى ضرورة الان
 محور محور ان سر الاحوال الحادث في الفاعل من الاحاج الى حدوث هذا بعد
 الاعلى قول من محور ان ههنا اشتياخ ث من بقاياها وهو قول الاول من القدماء الذي
 اكبره الناطل وهو قول من سقوطه نفسه فقال له انت الوقت منا طريق
 من اهل الكلام حدثت حادث بلا سبب حادث وذكرت ان هذا مسمع بالضرورة
 وهذا هو تمام المعرف الذي استطالت به الفلسفة الدهر على مناظرة من حكم
 الماحود من الاصل عن الجهل والقدرة فقال له انت نفسك ما هو اسهل من هذا وهو
 حدوث الحوادث بلا فاعل وهو الذي ذكرت انه ساقط من السقوط وذلك ان الحوادث
 المسبوبة ان يسلها فاعل لها بعد لم يترك هذا القول وان قلت لا فاعل قيل ان فعلها
 بعد لم يكن من غير حدوث شيء في ذاته ام لم يجعلها حي حدث شيء وان قلت الاول هو دأ
 لها اسد فان قلت ان هذا هو اقل ما يركب وان قلت اسد الان قد صار الحوادث كلها
 حدوث عن فاعل من غير حدوث شيء منه وقد قلت انه لا يمكن ان يكون حال الفاعل في المفعول
 حاله عند حدوث الفعل هي بعينها حاله وقت عدم الفعل هل ينزل الى المكنون الحوادث التي
 عند وجود حدوث الطوبان هي حاله عند وجود الحوادث الى قوله وان الحوادث التي
 مختلفة فان يمكن ان يكون حاله واطراف مع حدوث الحوادث المحلقة يمكن ان يكون حاله
 واحد مع حدوث الحوادث لان الحادث الثاني بالطوبان فيه سر الامور ما لم يكن له نيل ذلك
 بغير تلك الحوادث اطرافها ولا يترك هذا واطراف هذا غيره واما جعل المقتضى لذلك فاعل
 حدثت في تلك حاله ان كل لم يترك تلك المغزات العلوية بالعلام بحدثت المغزات
 السفلية واما قلت ان كل من هذه الحوادث في كل الفاعل له وان كان هو الاول على الاول
 حدثت ان كان غيره لم يترك حدوث الحوادث بلا فاعل وان قلت انه ما جعلها حي حدث

فيه شيء بعد ركت توكل واصفا فالفاعل المستكمل لشرط الفعل اما ان محور حدوث
 المفعول منه بعد لم يكن ملاسب حادث واما ان محور فان جار هو قول منا وعك
 الذي ادعيت انه فاسد بالضرورة وان لم يحضر لم ان يكون مفعوله مفارقاله اما حجة منه شيء
 فلا محور ان حدثت عن الفاعل شيء كما يؤوله اسد واحوال انه عليه مامه وموصى ام والعلة الثامنة
 لا ما حرج على معلولها واسي من طولها ما اذا كثر ما حرجنا الاول ليس معلولا للعلة الثامنة
 وان معلولا للفاعل الاول والحوادث ان يكون معلولا لغيره اذ القول في ذلك الغير هو انه يلزم ان يكون
 الحوادث كلها حادث بلا سبب وهذا لازم لهو الفاعل في اللاهين كما لم يسميهم الطبع
 هو من اطهر الاول منا دأ وبذلك ان يتركبوا ما ان يكون كل من حرجه سوطا من وجود الآخر
 او لا يكون الواحد سر طام في الآخر غير عكس وقوله القسم الاول لا يكون هذا وذلك ان المركب
 نفسه هو سوطا من وجود الآخر فليس يمكن ان يكون الا حرجا عليه المركب ولا المركب عليه نفسه
 الا لو كان ليس عليه نفسه فقال له او لا يسميه هذا مركبا واحدا ليس هو من اجزاء الاثنين
 التي يحاطون بها ليس لغيره ان الموصوف بصفات يقال ان مركبها واهل اجزاء له ما اذا
 حاطواكم باصطلاحكم بعد علم انه ليس المراد بالمركب الانصاف اللاب بصفات ارضه او وجود
 معان منها او اجماع معان وامور وجود ذلك ليس المراد ان هناك مركبا وكذا حتى يقال ان
 المركب متفرقا الى مركب وان من واقعكم على اصطلاحكم في تسمية الا ان الواجب الموصوفه
 بصفتها اللامه توكيفا لم يرد ذلك ان هناك مركبا بل ما كان هذا لا يؤوله فاعل ولا انتم
 ايضا تدعون ان محور اللفظ الدال على هذا المعنى يخصص بل هو له فاعل ولكن يدعون ثبوت
 ذلك اما بطريقه كرسية المسد اطرافها واما بطريقه المعزلة التي اختارها ان يتركب
 ما اذا عرفت لفظ التركيب من المعلوم ان الدال الموصوفه بصفات لازمه لها او التي لها
 معان لازمه لها لا يقال لها ان اوصاف الدات بالصفات سر معلول متفرقا فاعل حتى يقال
 له لا حرجا له التركيب او يقال للمركب علم نفسه بل هذا المعنى الذي يسميه مركبا هو من
 لوازم الواجب بنفسه

هذا هو الوجه

لا يمكن ان يكون الواحد الا موصوفا بالصفا اللازمة لثباته لا المعاني للارادة وليس كذلك
 عليه ما عليه ان يندم واما قوله ان التركيب شرط في وجود الاجزاء فقال لا يمكن وجود الذات
 الا موصوفة بطوائفها واما على ان يكون صفا لها الا بوجودها فاجماع الدات بالصفا في اجتماع
 الامور المتلذذ به شرط في وجود كل منها وهي ايضا شرط في وجود ذلك الاجتماع وليس
 من ذلك معلوم لا لفاعله ولا لمفعوله الى ما بين وجود كل واحد على الاخر وجودا امراني معي
 وهو خبيره انما في الادوار فيبقى هذا مع ما لا يورث المتلذذ به لا يوجد بعض الاعراض وليس
 والذات التي لا يتصل بعضها ماعلا لبعض بل ان كانت راحة الوجود نفسها والامور كلها الى فاعله
 العلم ما هي عليه فالذات كالنور الا انها لا تلتزم بالارادة ومما لا يورث الا بها واما اسم المسمى هذا امثالا
 من الصفا للذات وهي هذه اجزاء هذه الاصايع برسمها لم يكن في هذه التسمية ما يوحسان بل هو الموصوف
 هي الخوا الواحد مسمى الى باعل وما جعله اسماء ليس هو مقدار المفعول الى الفاعل والمفعول الى
 الوجود مسمى العلم الفاعله واما هو ثلاث ومن سماء اسماء لا يمكن ان يفهم الا بالامور والمشرط
 واما مجرد الوجود الى المشرط وسئل هذا الختي ان لم للوجود الواحد لا يسمع علم واما المسموع ان يكون مفعولا
 مطلقا خارجا الى سائر له موصوف علمه ما اذا كان المسموع فله لزم لكن موصوفا بنفسه بل هو مفعول فاعله
 واما اصده وان قدر ان شرط صفة وهو مسمى عنه وما كان وجوده مشروطا بما هو مسمى عنه لم يكون موصوفا
 بنفسه بل هو موصوف لغيره بل هو الى الخالي سبحانه ونفالي الذي له الذات الموصوفة بصفات الكمال
 موصوفا على مسمى ما في له بل ولا على مسمى عنه لفاعله وانما هذا هو الذي هو مسمى عليه
 الدلائل والامكانات الى الوجود لا من نفسها الا توجد الا بغيرها وما كان جارا كاعتبارها
 لم يكن وجوده الا بنفسه وبه هي الذات الموصوفة بصفاتها اللازمه ليست بنفسه مجرد
 وجود مطلق ولا ذات مجردة ومن ادعى ان ما كان وجوده بنفسه لا يكون الوجودا مجردا
 ودانا مجردا لان الذات الموصوفة مسمى الى الصفة فلا يكون موصوفا بنفسه فاقبل
 له المحكمات والمحدثات لم ينفرد الى ذات مجردة حتى يقال ان الذات الموصوفة ليست

الاسماء بل انصرفت الى ما هو خارج عنها كلها والسبب من هذا المعنى يكون
 عبارات ما اذا قيل ما لا يتصل العلم او قيل موصوفا بنفسه او واحدا الوجود بنفسه
 وجودا كذا بالمقصود واحدا من المعلوم ان ما لا يتصل العلم اذا كان ذاتا موصوفا
 بصفات الكمال لم يخز ان يقال ان صفتها بصفات الكمال يوجب اسماءها الى الصفات
 متصل العلم وانما هذا الكلام طاهر وهو غير ان يقال فلو لم موصوفا بنفسه
 او واحدا الوجود بنفسه بغير اسماء الى نفسه والمعتبر لا يكون واحدا الوجود بنفسه
 بل يكون ما لا يعلم ما اذا كان هذا فاسدا فالاول انفسد ما بصفات كماله داخله في نفسه
 ما اذا كان قول القائل هو معتبرا الى نفسه لا يسمع وجوب وجوده بقوله انه مسمى الى
 صفاته اولى ان يسمع وجوب وجوده وكذلك اذا سمي ذلك خزا وقال هو مسمى الى احواله
 فان خزا ليس وبغضه وصفه وجودا داخل في مسمى نفسه فادام لم يكن قول القائل هو مسمى
 الى نفسه ما بغير وجوب وجوده هو معتبرا الى نفسه وصفه وجودا كذا اولى
 وبغضه سئل هذا امثالا في تلبس بالرومل هو مسمى بنفسه بعد قول القائل هو مسمى الى نفسه صفاته
 داخله في مسمى نفسه وهو مسمى عن نفسه غيرهما سواء وقد قال ابن رشد هذا الذي يحس على
 بال مسمى بعد الصفات هو ان يكون الصفات المختلفة يرجع الى ذات واحدة حتى يكون
 مفهوم العلم مثلا والارادة والقدرة موصوفا واحدا بالذات واحدة وان لم يورث
 العلم والعالم والقدرة والقدرة والارادة والمريد مسمى واحدا والذي يحس على مسمى الى احوالها
 ذاتا وصفات رابطة على الذات بل هو الذات شرط في وجود الصفات والصفات شرط
 في كمال الذات ويكون المجموع من ذلك سوا واحدا الوجود اي وجودا واحدا ليس مسمى عليه ولا
 معلوم فان كل هذا الاحوال مسمى في الحقيقة او مسمى بها سوا واحدا الوجود لذاته
 فانه يجب ان يكون واحدا من جمع الوجود غير متكافلا لان شرطه مسمى واطلوعه معلوم
 لان كل وجود هذه الصفة ما ما ان يكون تركيبا واحدا واما ان يكون بمكانا فادان واحدا
 فادان احدا بنفسه لانداته

لانه يحسب ان المركب قد تم من ذاته اعني من غير ان يكون له مركب ومخاصه
 على ان يكون من ان كل عرض حادث لا لا المركب منه يكون عرضا قدما وان كان ممكنا فهو
 محتاج الى سائر اجزاء احواله بالعلول والارباب اهل بوحاشي مركب من ذاته
 على اصول الفلاسفة وان خوروا اعراضا قدومه بعد يكون ذلك ان المركب شرط وجوده
 وليس يمكن ان يكون الاحكام باعله للتركيب لا ان المركب شرط في وجوده ولا ان احكامه
 من الامور الطبيعية اذا اخلت لم يكن الاسم المقول عليها الا بالاشراك مثل
 اسم اليد المعولة على التي حيز من الانسان الحي واليد المقطوعة بل كل تركيب
 عند ارسطاطلس هو من فاسل صلا عن ان يكون له باعله له واما اهل بعض الطرق
 التي سلكها انفسنا في واجب الوجود الى مركب عدمه فليس من غير ان ذلك كانه اذا
 فرضنا ان الممكن يقتضي الى علة ضرورية والضرورة ان يخلو اما ان يكون لها علة او لا علة
 لها وانها ان كانت لها علة ما فيها يقتضي الى ضرورة لا علة له فانه هذا القول اما يودي من
 جهة امساع التسلسل الى وجود ضرورة لا علة له فاعلة الى وجوده ليس له علة
 لا يمكن ان يكون له علة ضرورية وما دينا الا ان يوضع ان كل ما له صورة ومكان والجملة
 كل مركب مما حان يكون له فاعل خارج عنه وهذا احتاج الى بيان ولم يصح القول
 المسلول من سائر احوال الوجود بما ذكرنا ان فيه سلاخلال ولهذا بعينه لا يصح دليل
 الاسعده وهو ان كل حادث له محدث الى ان لا يكون له مركب وانما يصح في اول
 لسر حادث قال ما سار يكون العالم والعلم شيئا واحدا وليس محتجا بل واحدا من
 الامر في اسال هذه الاسال ان يتخذ المفهوم منها وذلك ان العالم ان كان عالما يعلم
 بالذي به العالم عالم احرى ان يكون عالما وذلك ان عالم اسفا وصفه من قتل
 الصفة اولي بذلك المعنى المسفاذ سال ذلك ان هذه الاجسام الحسنة التي لدينا
 ليست حية من انما بل يتقبل حيويتها من احوالها بل من تلك الحيو الى اسفا وشمها

بالنفس حتى حية مدانتها ارضى لاسمها الى غيرها به وكذلك بعض في العلم وسائر
 الصفات قال ان من حية رحمة الله ملت لتاسل اللبس كلام هو لا الذي يدعون من
 الحديث والتحقيق ما يدعون به ساحات به الرسل كيف يعلمون من عاية حكمهم
 وبها به فلسفتهم مما تشبه كلام المحققين ويجعلون الحق للمعلوم بالضرورة سرود الاطر
 المعلوم بالضرورة كسولا كلام فليس بانه ذكر بعض اشكال ما كان شبيهة الصفات فبها
 فالهم الفاه ان يكون الصفات المختلفة موحدة الى ذات واحدة فلو انهم العلم والقدرة
 والارادة مع بعضها واحدا وانها ذات واحدة وان يكون العلم والقدرة والقادر
 والارادة والمريد واحدا وهذا ان هذا اعسر فالضرورة ان الواجب ان هذا ما هو سائر
 سرود العقل واما مسطرة فان جعل العلم هو القدرة والقدرة في الارادة والارادة
 هو المريد والعلم هو العالم ليرى ان يكون العلم هو الحكمة والحكمة هو الحسنة والحسنة هو
 ما يرقى من الصفات الكارمة وغيرها فلا فرق بل هذا تحكم وبليرى ان يكون الاسال الناطق
 نفس ليطرق والفوسل الصاهل نفس الصهل والحس الحساس نفس الاحساس وبليرى
 ان جعل نفس الحس من الحركة ونفس الحواس من نفس الباطنة وما احوالها قوله والذين
 لم يوافقوا ما تناصم وتكلم في الطيمات وقول لم يشك ان يكون العالم والعلم شيئا واحدا ليس شيئا
 بل واحدا من نفس الامر في اسال هذه الاشيا الى ان يتخذ المفهوم منها فبها فبها فبها
 من عظم المحابين والسفسطة والمهتان وقوله ان العالم اذا كان عالما يعلم بالذي
 به العالم عالم احرى ان يكون عالما الى اخر كلامه كلام في عاية الفساد كما اذا قيل اذا
 كان الصادق صادقا بالصدق والصدق بالصدق والصدق بالصدق والصدق بالصدق
 اولي ان يكون صادقا بالصدق والصدق بالصدق والصدق بالصدق والصدق بالصدق
 المشتقة بليرى ان يكون المصدر الى اسبق من الاسم الحق بالاسم من الفاعل وبليرى من
 المصدر الذي هو الحادث الحق بالاسم الفاعل والصفات الحسنة بها من نفس الفاعل الموصوف

بما كان شبيهة الصفات

بما كان شبيهة الصفات

ودخلت المشبه على سؤال اذا دار العالم عالما يعلم بالذي به العالم عالم اخرى
 ان يكون عالما بالباس الاستغناء عليه بالمصاحبة فطرنا اذ امل هذا
 عالم يعلم ان العلم هو الذي افاض العلم والى اعطاء العلم فكانه يعلم
 مكانه قال اذا كان المعلم عالما بمعلم اولي وليس الا كذلك بل هو لنا هذا عالم
 يعلم اي به موصوف بالعلم اي ليس مجردا عن العلم وانما هو العلم نفسه اعطى
 العلم بل نفس العلم هو العلم باراد العلم وذا من لوازم حادثة لم يسفده بل
 وان كان محدثا فقد استغنى عن غيره ولم يستفد العلم من العلم للذي له حال
 وهو لونه عالما معللة العلم ام لونه عالما نفس العلم منه مراع بدو منه الحال وبعثا
 ومن اسما لم نقل الخاصه بوجوده ومولده ما استغنى عنه من غير
 مثلا الصفة يعني المستفاد منها والى ذلك الاستغناء كما مثل به من الحس
 كلامه باسد فان العالم لم يستفد الصفة التي هي نفس العلم من الصفة التي هي العلم
 بل نفس العلم هو نفس الصفة ليس بها صفة مفيدة وصفه بسفله والذي عليه
 الجمهور من سلبه الاحوال ان نفس العلم هو نفس لونه عالما ليس بها شيئا من التوابع
 فاداسي الموصوف بالعلم ان سمي عالما لم يكن العلم احق بان يكون عالما بالعلم
 لا بكونه عالما ومولده ان الجسم اذا كانت حصة من قبل حصة محله فواجب
 ان يكون تلك الحس الى استغناء ما ليس في الحيوان حين هذا فاما
 هذا باطل من وجهين احدهما ان الحس الى حلقه هي الحس التي صارها حيا ليس بها
 حيو اخرى صارها حيا حي بالها حياه حلية وحياه جعلها حيا الثاني
 ان حيوه اذ اندر انها مستفاد من حيو اخرى ملك الحس الاخرى عامه هي حيو
 لا ان تلك الحس هي الحيو بل الحيو الموصوف بالحس لا نفس الحس بل سطر العالم

نهايات

نهايات مباحث هولا الفلاس في العلم الا انهم قد ساءوا بالهذيل
 الى الخروج من العقل لما قال ان الله عالم يعلم وعلمه بنفسه مع انه اولى بها
 واما رعيه ان ما يلزم مثبته الصفات لا جواب عنه لان واحد الوجود
 ان يكون غير مركب من شرط وشروط متقال له قد يعلم انكم سمعتم هذا كثيرا وهو ان
 رعيه من اللغات بل صا حرو لم ابرضا واساله الله ان يسمي مركبا واسا قد ساءكم قوله عن
 ارسطوطاليس ان كل مركب هو عينه فان فاسد والسما عده ليست كائنه فاسده
 وهو باسبر السموات وما فيها من المركب مركبه مع انها اجسام هي في متحركه
 هو الا اعراض فليس بها ما كان حيا عالما واذرا مركبا واذ احاط بكم باصطلاحكم
 المستمع لسطع شغلكم بحثا معكم عينا عقليا ماكم تدعون ان هذه الامور معلومه بالعقل
 اما السمع والاطلاق الا انما هو وصفا لا دعوى اسم فبه عند الشرح والواحد على امركم
 ان ما علم بالعقل فهو او اسما وانبع من غير اعاده للفظ وكفى بكم ساءا واذكر
 بالعقل مع محاطكم بل غمكم بسا له لم قلت ان ما كان من شرط وسرط لا يكون واحدا
 الوجود واسا قوله ان مركبيه اذا كان واحدا كان واحدا يعني لا بد ان لا يكون
 مركب قدم من غير ان يكون له مركب ساء له هذا هو الحق اللطيف الذي ذكرنا هذا
 الاجله والمركب الذي يفتقر الى مركب هو ساء له يعني كما ان المحرك الذي يفتقر الى محرك
 ما حركه غيره ولم يطل عالما ان واحد الوجود له غيره واسم اذا سمي اجسام الذات
 والصفات تركيبا لم يردنا ذلك الا الاجتماع والعدد والالف وثلثة المعاني وحيث
 لم يصد وان ذلك ان هال ما علنا لذكر وارادتم ذلك ان باطلا ومطل اللطيف والمعنى
 جميعا فاما الكلام اذا كان ذاتا موصوفه بصفات كان مركبا فان اراد المراد ان له من
 رعيه من اللغات والصفات كان الملازم موصوفا هو باطل ضرورة ما اذ ادرك واحد

الوجود

مع وجودها لا نقوله النظام والمتم على ذلك ان الطائر الاحادي ما تجتمع من
 الاعضاء المتماثلة في الاسم تحت ما عاين وصار الناس يقولون عجائب الكلام
 بلاه طبع النظام واحوالها سم وكسلا لا تعري او يقولون ان الاصنام الى
 غير غاية ممكن فيقال نقوله المنفصلة فان سينا وامثاله وما كانا رطبا القولين
 معلوم الفساد قولنا ما في الابدان بعضه من بعض رسالتنا لا
 ينقسم الى غير غاية موقوف من يوقف من افاضل النظار من مقتضى الجسد البشري
 وابو المعالي من بعض كنهه وابو عبد الله في نهايته فالذين لم يقتضوا الاحوال الاقضية
 الى غير غاية ولا استقاما الاستلزام ان بعضه من بعض خصوصا من هذا الوجه
 والبراهين اصغر طر اسما الى غير متع اصار بعضه من بعض لو لم يوجد
 نقول لثابتون بان حواهر العالم اسائر تلو حتمه او منقبة الى اخرها لو لم ينشأ على هذا
 الاصل والبراهين على ذلك ان جمع ما حدث من الحوادث والامور والمحدث وما بعده
 من ذلك ما هو لا اجتماع الحواهر وانما فيها الحوادث صفات الحواهر لا احدا
 سائر الاعيان حدث وانكر واستحالة الاحكام بعضها الى بعض وقالوا ان احزا
 المنى باقية في الانسان بل ذلك احز المواءم والسحر ولكن لا دقتا احراما انما
 السماس احرام العذاب احرام الماء والهوا وان ملك الاحزا اصنافا لم يسجل ولم يجمع
 وعلماء البرية لم يجمع ما من ويفرق في حرك ومما هو العمل على محالهم على ان اسما الاحزا
 وعلماء الطبيعة بعضها الى بعض ممكن ولها اصولها الخاصة هل يظهر بالاستحالة ام لا يظهر
 فادامات الحسنة والهم والحزم رر ساد ارتقا با او لمحا وجود كل من طهارة ولكن قوله
 ما يحسنه والطاهر واحد القولين موهبة لكل واحد طهارة واصفوا على طهارته
 ادوا استحال وانقلت تعريضا الانسان خلا ايتها يظهر والاظهار مع
 سائر

سائر الناس معلوم ان الماء سائل هو والهوا سائل هو والنار سائلة هو
 فمن يقول الجوهر الفرد يدعون التركيب من حواهر متسلسلة لا ينقسم
 هو الحواهر المتسلسلة واخرون يدعون التركيب من حواهر معقولة لا ينقسم
 كما يقولون في تركيب الامواج من الاحاس والاصول وفي تركيب الاحاس من
 الماء والصورة والحركة لا بد له من احكام تركيبية وانقسم وعدلنا بما قد
 هو او هو لا من هذا الواحد لا حصة له في الخارج وكذلك دعوا الحواهر العقلية
 المحركة الى انقسم كالعقول العشرة فاما لا يحق الامور الادوية انما الاعراض وحده
 واحاد الوجود الذي يحويه من الصفات عند التبريد مرة عن مثل هذه الاحاد والحدوات
 التي يسودها في الخارج والامور التي لا يذهب ولها اثار متباعدة فيكون النزل بوحده الوجود
 وار الوجود واحد والمبرور من الواحد بالسوء والواحد بالخير فان الواحد بالخير
 لا يمتلئ بالحدوات تشترك في معنى الوجود والامور تشترك في معنى الاسرار والحدوات
 تشترك في معنى الحسرات والاحاس تشترك في معنى الجسم وهذا المسر كل هو الكل الذي لا يوجد
 الخارج طليا ولا يكون لها الا في الايمان او في الايمان ويدبر ما دخل على المستطير من
 العلط من دعواهم بتركيب الحقائق من هذه الكلمات وما دخل عليهم من الفساد في العلم
 الا لله والطبيعي وانهم يحلون الواحد بين الجسم والاسر احدا كالعلم والعالم
 والارادة والقدرة ومعلوم ان الوجود معدوما كحسنة الالهة ومما فيها وانما لها
 والعدم موجودا كالوجود المطلق ومعلوم بان الله في الخارج كالمحركات والكمالات
 الوجودية التي لو سلم ان الجسم يملك من الحواهر الخمسة والقول في الاجتماع بالقول بالمتنار
 وقوله ان احصاه بذلك الاجتماع سقرا الى محض لقوله ان احصاه ما كحداسه الى محض
 وهو على كل محض سقرا الى محض ويدبر ما في ما المبدء الساسية ما يقرر في ما
 المحض لا بد ان يكون فاعلا مختارا

الحادث يجعله سريلا لذكر السابق دون العكس ولو ان هذا الموضوع سطر الكلام لكان
 سعي ان يترار هذا الكلام من اسحق الكلام المحدث ما هم يقولون ان الله اعلم ان يمشي
 من الاحياء ولا الاعراض بل طريق ماها انه لا خلق الاعراض التي يحتاج الى تحديد وطا
 دا بما اذا لم يحدثها عدت الاحياء وعلقت ما سطر لانه لا وجود لها الا بالاعراض مثل
 هذا الكلام لو انه الصار لخلقهم الى ان لا يسميه بهذا جملة ما صح به هو لا الذي
 تحول النظر وانه الكلام والفلسفة في هذه المسائل وماذا وبعضهم لا يبالوا ان قال
 فنقل هذا الكلام الى ايجاج لاننا نرى وانما هو كلام طويل يصار الى طوله ويسمى
 متوعدة بهاء من لم يسمعه وعامير من وافق عليه وامر عليه بطلان امره فليس
 مام في نفسه وانما في ذكره ذكر الاعمال والاعمال ما لا يمكن ان يكون له
 ذلك ما كان ذكره من ان لا الناحية فاجدها واصر المحامد والتناقض في كبرها ويعددها
 والربان يعددها والمحدث بعض تعظيمها ويوسعها والربان في قدرها وصحتها فيحتاج
 اليها والشا والمحدث والاصح من ان الله كما هو نفسه وانما في نفسه وانما في نفسه
 كافر صدر ليرحمه الصحيح لما قال الرجل الله على عمل المرو ما قدره الله حرمه الله
 سموا به ملكه والارصور عليه الا حرمه محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 اما العبر ان الخار انما الحكمة انما الحكمة انما الحكمة انما الحكمة انما الحكمة
 من الكبر الآخر يقول الله اني حواد ما حذر وادام اني اذا ريت ما ان اوله كن فلان
 قال الامدي في انكار الامار الرابع في استناب حلول الحوادث بديانته في ان
 لا بد من المحصر محل التراجع فيقول المراد بالحادث السابغ فيه الموجود بعد العلم بان
 سطر او صفة له كالاغراض وما لا وجود له كالعدم او الاحوال عند العلم بها ما
 موضوعه بالوجود والعدم كالعالمية والقادرية والمردية وهو ذلك والنسبة الامارات
 عند الحكم امور وهي لا وجود لها في حق من ذكره بعد ان لم يكن معارفه لا محذور ولا
 بالوجود والعدم فيقول العقل ان لا يكون معلومه بقا غيرها وان يكون وجودها سائر
 الحوادث في ان الله تعالى

عبر ان الكلامية لم يجوز واسم كل حادث ذات الوجود على مل بال اكثر ثم هو ما سطر الله في الاحاد
 والخلق ثم اختلفوا في هذه الحوادث فمنهم من قال هو موكب ومنهم من قال هو الاراد
 او القول في ذاته بسد الى الصدر القدي لانه حادث ما حادث واساطيق ما في الخلق
 مستند الى الاراد او القول على خلاف مندهم فالحق في العلم بذاته بعد روعه بالحادث
 والخارج عن ذاته بعد روعه بالحادث ومنهم من زاد على ذلك ما ذكره من وهو السمع والبصر
 فان واجعت الكلامية على ان ما قام بذاته من الصفات الحادثة لا يحد له سطر اسم ولا يعود
 الله منها حكم حتى يقال انه ما بل يقول ان ما بل بالان لا بل بالان لا بل بالان لا بل بالان
 عليه خلاف اسم محذور لم يكن في انزال بل قالوا اسماء كلها في حق الخلق والاراد ان لم
 كن في الارل خلق وازرق قال واسما كان من الصفات المتحد التي لا وجود لها في الاعيان ما كان
 سطر حالا بعد ان يكون على اسماء انضاف الرب بغير اني الحق في البصر ما بال متحد
 عامسات بعد ان يتحد المعلومات وما كان من النسب والاصافات والمعلومات محقق
 بغير ان العقول على حوار انضاف الرب على ما في العالم بعد ان لم يكن وانه خالق
 العالم بعد ان لم يكن وما كان من الاعلام والسلوب فان سطر اسحق بعد روعه بالان لا
 بل من متحدا ما لا حاجة مثل كونه عرجا واحصا ولا عرجا ولا عرجا ولا عرجا ولا عرجا
 انضاف الرب في طالب والاصافات بغير جمع ان نصف به الرب على بعد ان لم يكن بالان
 فانه اذا كان الحادث موجودا في الرب في حال وجوده مع وجوده وسطر هذه المعية عند روعه
 علم ذلك الحادث في حاله صفة سطر بعد ان لم يكن بل ان يسميه فذكر ان لفظ الحادث
 سطر به الموجود بعد العلم سواء كان قايما بنفسه كالحوهرام صفة له كالاغراض رساما
 ليس بوجوده كالاحوال والسلوب والاصافات متحدات وهذا الطريق اسطر احوالا
 ملازم من معنى المتحد ومعنى الحاكيات واصاها الى الاحوال عند العلم بها من يقول
 بوجودها قالوا انما ان يكون معلومه بقا غيرها وان يكون وجودها سائر الحوادث في ان الله تعالى

وخالصوا اباها شتم في قوله ليست معلومة ولا مجهولة ولا موجودة وامعدومة وانما كانت
 والاضافات عند الفلاسفة قد يكون وجودية واسما المذاهب يقال لفظ الحوادث والمحدثات
 في لغة العرب يساوي اشياء كثيرة واما انهم اوردوا في تعريف استحقاقات كالارض والسموات
 والاحزان وخواص كثير منهم بغير الاشارات من المعاني واما مورد الرابع هل يتوهم به ما يتعلق
 بمسئدة ومقدرة اساسيات الافعال الاسماوية والغير والاستواء عليه والاساس والحق والعدم والوجود
 واما اساسيات الاقوال والاعمال واما اساسيات الاحوال فالفرق والعصبة والارادات والوقوع والتميز
 وخواصها واما اساسيات العلوم والادراكات فالسمع والبصر والعلم والوجود بعد العلم ما به سوجد اذا
 كان كذلك يسلم عن العقل استحالته وذكر ليس يتكلم بطابق ما في الملل ايضا فانهم من حيث
 هم ارباب ملل الاسماوية من صاحب الملل او اجمع عليه اهل العلم واما ما قاله بعض اهل العلم من ان
 ما روي عنه له ملاصقة الى الملل والملك لا ينفصل عنهما واما سوسا ربيس صلوات الله عليهم على ايدى
 على قول الفناء بل كنتم الالهية واحادتهم المماسين على سبيل الفناء وبما في هذا الاسرار
 ولذا كرام الله الصالحين والناصرين اليه وقولهم عن الكرامية انهم قالوا اسماوه فلما ان ليدي
 معالي اسماوه ارباب اي حاله استحق تلك الاسماوية والارادة واما ليس الاسم هو
 كلامه ولامه عندهم حادث تام بذاته ويستع عندهم ان يكون له الازل كلام او اسما لا ذلك
 بعض حوادث الاول انهم يسمونهم المول المعين وكلامه اطلعت عليهم وحاشي عن الكرامية
 انهم يقولون كل الارادة والقول في ذاته مستند الى الارادة العبدية القديمة وظن ما في
 الخلقات مستند الى الارادة والقول بعين مدبرهم بعارته والالهية لا يسمون شيئا فانهم
 ملات الرب كالحق والاختيار واما مولون حادث واما مولون ارادة واما طامير لا يخلون
 والحدث قال شيخ الامير ومباحث اهل الحق على اساس ما في الحوادث من محج مصد الاول
 فالرؤية والاسار على ما لا يخلو الحوادث بذاته لما طامير او خصاصا واما من الحوادث
 وما لا يخلو الحوادث من حار يكون حادثا والرب في الحوادث قال هذه الحجة مستند على حجة
 عدم الاول في هذه حادثة لا بد لها من وجودها والصفة للحادثة لا بد لها من وجودها والصفة

ان ما مل حادثا ولا يخلو عنه وعن صفة الرابع اننا اخلو عن الحوادث وهو حادث
 بخامسة ان الحادث على الله سبحانه محال اما ان الرب ليس بخادث فقد سبق في مقدماته
 هذا معلوم لانما اهل الملل والعقلاء من اصناف بل معلوم بالضرورة ويدر ذكره في مقدماته
 وليس كذلك واما من على اساس في التسلسل والعلل وابطال حوادث الاول لها وهو صفة
 اورد هو من ما به دما من الحوادث على سبيل الاخر من جوابه فانهم مطلقا يقولون ما ذكره من ضرورة
 بجهالة احل من الحجاج الى مل هذا الامر قال الامير واما اننا اخلو عن الحوادث وهو حادث
 مسالى بغيره في حادثة خواصه قال له صفة بل لم يورد ذلك الا بدليل صدرت الاعراض وانه يتبع
 وجود حوادث الاول لها واما من رد ذلك بالاسس التسلسل في الامار والبرهان في سبيل
 ومقدم ارباب السوال عن اساسيات العلم وانه لا يعرف حواءه فكيف يعرف سبيل تسلسل
 الحوادث من خالفت الحجاب والسنه وقال انه صرحا بقول اصول الدين في مل هذا
 في اعظم اصول الدين وصرح بالاحتجاج اليه بل ما عارض الثالث من الدين مطهر من العصور
 والحق والنبوت في اعظم المعجزات قال الامير واما الاشكال في المحدثات الثلاث
 الاول قال رد ذلك بالبرهان في قولهم ان كل صفة حادثه لا بد لها من وجودها ما ان يراد بالصدق محض
 يستعمل اختراع مع تلك الصفة لذاتها واما ان يراد به ما هو اعظم من ذلك وهو ما لا يتصور
 احتياجه مع وجود الصفة لذاتها واما ان يراد بها في كل ما عدا الصفة بل من صد الوجودها
 فان كان الامر كذلك لا سلم انه لا بد وان يكون للصفة ضد تلك الاعتبار والاستدلال على وقوع المنع
 عسيو حقا وان كان الثاني فلا نسلم انه يلزم ان يكون صد الحوادث حادثا وان كان عدم العالم السابق
 على وجود حادثه لا بد وان عدمه حادثا وان وجوده سابقا على عدمه وهو محال وان كان انما لا بد
 له بل من صد الحوادث معنى وجودها ولكن التسلسل امتناع ظلو المحل عن الصد وهذا الاعتبار
 وحيث قررنا في سبيل الكلام والادراكات ان القائل لصفة اخلو عنها ومن صدها انما كان
 بالمعنى الاعمال والمعنى الاخصر ملانا فضا قال ان تقيمه وهذا كلام حسن جيد لكونه

يدور ما موجب في هذه الطريقة ما كان يحتملها السلف والاباء في اثبات صفات الكمال
 والحكام والسع والبصر واسمهم المسطور في الكلام والدراسة الاسع في كل اسماها عاصم
 الكمال وسد اوردها ما عرفت ففاه الصفات وزعم ان ذلك ما دج في كل حال اما اهل
 الاثبات بعض الصفات فعدسك بعضهم في الاثبات سلكا معينا وهو انهم يعمضوا
 لاثبات احكام الصفات او انهم يوصلونهم من ان اثبات العلم بالصفات ما ساقوا العلم
 لاحاله على ما به من الحكمة والانتقان وهو مع ذلك لا يبرر حوده وخافه عدمه في سائر وهو مستند
 في الخصم في الاتحاد والواحد وجوده سائر فيكون قادرا على سائر العالم ما به كادفع
 به الاستقراء في الساهر بان لم يكن قادرا الا يصح صدور شئ عنه ومن لم يكن سائر لم يكن خصم
 بعض الجائزات عنه دون بعض ما لو كان العكس اذ تستلزم الواحد ومن لم يكن عالما
 بالشئ لا تصور منه القصد الى الجاهد والواو اذ انت لونه قادرا سائر العالم ما وحلير يكون
 حقا او الحق سائر هذه الصفات على ما عرفت في الساهر وما كان له في حوده اربعة شرط لا
 خالف شاهد او اغنيا ولم يزل لونه حقا ليركون سبعا بصيرا مستلزما فان لم تثبت لم يثبت
 الصفات من الاجا فهو مصف باصلا كما قاله في الطورين واخر على عرفت في الشاهد
 والاله تعالى سائر عن الاضاف هذه الصفات فالواو اذ انت لونه هذه الاحكام في الساهر
 معلله الصفات والعلم في الساهر على لوز العلم عالمه والقدرة على كون القادر قادرا
 على هذا النحو ما في الصفات والعله لا خالف لاسا هذا واغنيا واصا ما في العالم
 الساهر ساق به العلم والقادر من ذات به القدرة على هذا النحو والحد لا خالف
 شاهد واغنيا واصا وان سائر العالم في الساهر سام العلم به وللهما القدرة عرفت
 والسائر لا خالف شاهد واغنيا ما ليرتفع هذه الطريقة مع اسرارها
 على هذا الوجه فانه يمكن سائر على حد الكمال مع هذا مقتضاها هذه الحق ما صعب التمسك
 بها حدادورد عليها انما مقتضى الجمع من الساهر والغائب قال ليرتفع ويدلنا ان الحق
 لا يحتاج منها الى هذا الجمع ولو اخرج منها الى هذا الحق هو صحيح فانه من قياس الاول وهو ان

كان في لوازم الكمال مثبتة للحال اولى منه للخلوف ما عارض الامر على تولد لولم يصف مثلا
 لا تصف هذه العام الذي يتعين الذي هو يدركها انه قرن مال واما قولهم انه لو لم يصف
 بهذه الصفات مع كونه حقا كان مصفا ما يقالها ما يتبين من كونها على ما ان حقيقة
 بعض المتناهيين وقد كونه في الفلاسفة فيه وانه اربعة اقسام فبالسلب والاحاطة العلم
 والملكة والحقايف والتضاد وان ما بالعلم والحق والحق والبصر هو عدم سائر ما بالعدم
 والملكة والملكة على اصطلاحهم كل معنى وجودي يمكن ان يكون ما يتناهي في الشئ اما حق
 بالعدم لانسان ما بالعدم يمكن موده خفيه وهو الحيوان او حق بوجه كنهانه رتب ما بالعدم
 لسوء الانسان او حق محض كالله للرجل ما بها ملكه في حق الرجل قال والعلم المتقابل لها ارتفاع
 هذه المملكة ما بالعدم يتقابل الا ذاك وفيه يتقابل الشاقيف بالسلب والاحاطة وهو انه الخلو
 سريونه سبعا بصيرا وسبعا او ليس هو ما سوله الخصم والاقبل بعد من عدم دليل وان اريد
 بالتقابل يتقابل العلم والملكة والملكة بالعدم من غير المملكة تحقيق العلم والالعكس الا ان محل لونه فبالله
 ولهدا يبعث ليرتفع الحق لا حق واصير والقول يكون السائر ما بالعدم والحق والحق والحق
 والمصادر على المطلوب على هذا فاندرا شمع في لزوم العلم والحق والحق والحق والحق
 من صدور به البصر والسع والحكام عنه من هذا كلامه في الخلو عن الصدق بالمعنى العام فلا يرد
 ما ذكره كيف يدعى انه قرنه وهذا ايراد كنهان الصفات فاسد من وجه احدها ان يقال
 في سريته بالتقابل يتقابل السلب والاحاطة وفي هذه الصفات بصر البصر للكم سريته
 عنه سوا قيل انه قابل لها اولم نقل فانه من المعلوم بصر العقل ان المصف بالحق والعلم
 والحكام والسع والبصر الكمال من مصف بذلك وما قدر استقامه كادعه كالجاد وهو انصف بالسبب الى من
 اصف بذلك وهو قد سلك في اثبات الصفات طريقة الكمال وهو في الحقيقة من جسد هذه صفات
 واعلم ان هو ما طريقه رسيقه سبعا بصيرا المعرك من المدرك بعض المصف المتعبر الخروج عنه
 والصدق في ذلكها بمرطودا في اسرار جمع الصفات المتناسية وهي ما الهني اباها واما احدا
 على صفة تها وحدها لا حد غيري وهو ان يقال المصنف من كل واحد من هذه الصفات المذكورة

في كل واحد من هذه الصفات المذكورة
 في كل واحد من هذه الصفات المذكورة
 في كل واحد من هذه الصفات المذكورة

مع قطع النظر عما يصف به صفة كمال او اصفه كمال لا حار ان يكون لا صفة
كمال والا حار حال من اصف بها في الساهد انقص من حال من يصف بها ان حار
من نفس الامر كالا او ساد ما حال من لم يصف بها ان لم يكن عدو لها في نفس الامر كالا
وهو حلال ما علم بالضرورة في الشاهد فلم يبق الا القسم الاول وهو انها في نفسها
ودواتها كمال وعند ذلك يكون قد عديم اتصاف الماري حالها كمالا ايضا بالقسمين
الاصف بها من مخلوقاته وحوال ان يكون الحال انقص من المخلوق فكل ان يصف
فلت هذه الحجة ما دلتها صحيحة ويدا استدلالها ما نشأ الله من السلف والخلد
وان كان بصورة والتجسيم عنها تنوع هذه الما ان يعينها بكن يراها الى الحجة
الاولى التي رتبها ما يقال لو لم يصف صفات الكمال لاصف مقاصدا وهي صفات
نصف ملوك انقص من بعض مخلوقاته الروح الماني ان يهاب اليها معانيها
صاير العدم والمملكة بكونها لا يمتنع في احد من الابرار الا اذا كان الحجة في
حواسه ان يبالى الموجد ان يوعان روح ينقل الانصاف ما حده من الخلق
وصف اسفل ذلك في الجاد ومن المعلوم ان ما قبل احدا اكل من اكله حراما
وان كان موصوفا بالعبي والصبيم الحرس وان الحوار الذي هو كذا اقرب الى الكمال من كذا
فصل اهل او اهل هذا الحوار الا انهم لا يبالى ان يصف صفات الامور ما ينقل
الانصاف بها اليهم من قبل ما اذا علم ان الرب لا مقدس عن الانصاف بل هو الانصاف
مع مولاه لانصاف صفات الكمال بل ان يصف من لونه ان قبل الانصاف صفات
وهذه هي الكمال اولى الوجه الثالث لا يسل ان من الاعار ما لا ينقل الانصاف هذه الصفات
ما الله ما در على ان خلق الحسوس كل جسم واربطة كما انطو ما شئ من الحوادث
وقد قال تعالى ان الذين يدعون من دون الله لا يعلون شيئا وهم يفتخرون بما كانوا
كانوا يدعونهم من الالهة انما لا يعلون شيئا وهم يفتخرون بما كانوا يدعونهم من الالهة

الى حرد ما شهد من العان والامن ان صدق ما ان الله قال قلبه
موسى وحمد حماد شعبانا عظماء عليه ان يطرد الله الدعوى ما اذا كان في ما زرا
على انما صارت الكمال للجها واث كان هو الحق بسول ذلك بل هو حبه او ما كان كمالا
وحده من صفات الكمال وهو واحد له فانه لا يستفيد صفات الكمال من غير بل هو
مستغنى لها بذاته من غير ان يذاته وهف الحجة التي صدر بها الامدي وزينها
هو الحجة التي اعتمد عليها الحلاسية والاسعريه وغيرهم من سعة ان السائل للسئل
خلوعه من صفته واكثر الناس ما يرون في ذلك والسائل على اساع سلسل الحوادث
وراعها مشهور قال الامدي الحجة الثانية لو كانت الحوادث بذات الرب تعالى
لكان لها سبب والسبب اما الذات واما خارج عنها فان كان هو الذات وجب دواها بغير
الذات وخرجت عن ان يكون حادتها وان خارجا عن الذات فاما ان يكون معلوما للذات كانه
او لا يكون معلوما له فان كان الاول لم الدور وان كان الثاني فذلك الخارج مكنون واحد الوجود
بذاته وتفيد الله تعالى صفاته فكان اولي ان يكون هو الله وهذه الحالات اما الرب من
قيام الحوادث بذات الرب تعالى فتكون محال لا الامدي ولما لم يزل يقول وان يصف الصفات
الشاذة الى سبب فالسبب ما هو له من القدم والمشيئة الاولى العامة بذات الرب هو
مدرك الكرامة فليس السبب هو السبب ولا حار حار والمتم من دواها من قدر
والا ان العالم مدرك هو محال وان قيل ان كان المرح للصفة الحادية هو القدر القدر
والاحار فلا بد وان يكون الرب تعالى فاصدا لمحل حذرها وحل حذوها ليس الاذاته هي
ان يكون فاصدا لذاته والقصدي الى السبب لونه في الحجة وهو محال في الحار فام كل
حادث به وهو محال وايضا فان الصفة الحادثة عند الكرامة اما هو قوله كن والارادة التي
هي مسدات الحوادث وعند ذلك فلا حاجة الى الذات الذي هو القول والارادة لا كان اسما
جميع الحوادث الى القدم القدر فلما اما الاول مسدع فان انصاف الى الحوادث

مع قطع النظر عما يصف به صفة كمال أو اصفه كمال الا حار ان يكون لاصفه
كمال والا حار حال من اصف بها في الساهد انقص من حاله من صف بها اربعة
من نفس الامر كالا او مساو الحال من لم يصف بها ان لم يكن عدله في نفس الامر كالا
وهو خلاف ما يعلم بالضرورة في الشاهد فلم يبق الا القسم الاول وهو انها في نفسها
ودورانها كمال وعند ذلك فلو قدر عدم اتفاق التاري على كمالها لكانت ناقصة بالشيء الذي
انصف بها من مخلوقاته بخلاف ان يكون الحال انقص من الخلق فكذلك ان يصف
بذلك هذه الحجة ما دلتها صحتها وبها استدلالها ما شئت الله من السلف والحمد
وان كان تصويرها والتعبير عنها بتنوع هذه الممان بعضها يمكن بدلها الى الخ
الادنى التي رتبها ما يقال لو لم يصف صفات الكمال انصف صفات اخرى صفات
نفسه بل ان نقص من بعض مخلوقاته الروحانية الى ان يصف الصفات
تعالى العدم والمملكة بكونه لا يمتنع من ان يصفها بصفات الاخر الا اذا كان الخلق
حواشي ان يقال ان الموصوفات بوجوه من ينقل الصفات ما هو هذا في الخلق
وصف اسفل ذلك الحد ومن المعلوم ان ما قبل اسفل ذلك من صفات
وان كان موصوفا بالعدم والصحيح الحرس فان كماله هو كماله اقرب الى الكمال من كمال
اسفل اهلا واهلا اذ الخوارق الامم الا ان يصف صفات الكمال وما ينقل
الاصناف من الموصوفات ما اذا علم ان الرب تعالى مقدس عن الاوصاف والصفات
مع منزله لانه انصاف صفات الكمال فلا يحد من كونه ما قبل الاوصاف والصفات
وهذا هو الكمال اذ في الوحد الثالث اسلم ان من الاعيان ما لا ينقل الاوصاف والصفات
فان الله قادر على ان يخلق الخلق كل جسم وارسطه كما انطوى ما شئت الخواص
وقد ما يقال ان الله يدعون من دراهم لا يخلون مساوهم فكل من زعموا عن احياء ادا
فان كماله دعواهم من الاعيان ما لا ينقل الاوصاف والصفات رجوع منهم

الى مجرد ما شهد من العال والامن بان صفة ما ان الله تعالى قلبه
موسى وجملة ما شاهدنا عظمه على ان يطرده الله الدعوى ما اذا كان ما را
على انما صفت الكمال للجواهرات كان هو الحق بسبب ذلك بل يوجب ادما كان كمالا
وحده من صفات الكمال وهو واجب له فانه لا يستبعد صفات الكمال عن بل هو
مستحق لها بذاته على سبب ذاته وهذه الحجة التي صدرت بالامدق وزينها
في الحجة التي اعتمد عليها الكلامية والاسعوية وغيرهم وموسى لانه لا يملك السلا
طوعه غير صفة واكثر الناس ما زعموا في ذلك والناس على اسرار سلسل الخواص
وراعوا مذهبهم فالتب الامدي الحجة الثانية لو كانت الخواص ذات الرب تعالى
ان كان لها سبب والسبب اما الذات واما خارج عنها فان كان هو الذات وجب دوام دوام
الذات وخرجت عن كونها ذاتا وان كان خارجا عن الذات فاما ان يكون معلولا للذات
او لا يكون معلولا فان كان الاول لم الدور وان كان الثاني فذلك الخارج يكون واحدا للوجود
بذاته وتفيد الله تعالى صفاته فكان اولى ان يكون هو الله وهذا محال لما لم يست
فيام الخواص ذات الرب تعالى فيكون محالا في الامدق ولما لم يزل واراد من الصفات
الذاتية الى سبب فالسبب ما هو الوجود القديم والمشيئة الاولى الهامة ذات الرب تعالى هو
مدرك الكرامة فليس السبب هو المطلب ولا خارجا عن المطلب من دوام الوجود واما المقدور
والا حار العالم مدركا وهو محال في ان قيل اذا كان المخرج للصفة الحادية هو الوجود القديم
والا حار ولا بد ان يكون الرب تعالى فاعدا لمخلوقاته ومخلوقاته ليس الاذات هي
ان يكون فاعدا لذاته والصفة الى السبب كونه في الحجة وهو محال في كل حال فاما كل
حادثة في وهو محال وانما كان الصفة الحادثة عند الكرامة اما هو قوله كن والارادة التي
هي مستند الخواص وعنده ذلك فلا حاجة الى الذات الذي هو الفزل والارادة لا كان اسناد
جميع الخواص الى الوجود القديم بل انما الاول تمتدفع ما ان يصف الى الحاد الصفة

وان استدعى القصد الى محل حدوثها فانما يلزم من ذلك ان يكون المحل في الجهة ان يكون القصد
معنى الاسان الى الوجه وليس كذلك بمعنى اراة احوال الصفه فيه وذلك غير
موجب للوجه به وان كان القصد الى اتحاد الصفه في المحل يوجب كون المحل في الجهة مسلم من ذلك
اسماع القصد من جهة الى اتحاد الاعراض الى القصد الى اتحاد ما يكون قصد المحل الى اراة
وذكر ان يكون محالها في الحقائق والقصد الى ما هو في جهة من اسس الوجه محال وذلك ليقوم
الحال يكون الرب في الوجه عند قصد خلق الاعراض وهو محال والى ان ياتى ادا حاز خلق
بعض الحوادث في ذاته حاز خلق كل حادث قد عوى محزون وقاس من غير جامع وهو باطل
واما الثاني فحاصله يرجع الى لزوم رعاية العوض في المحل في اسما الله وهو عس واهق
لا حولنا وان كان ذلك بطريق الالزام الخصم ملعله لا نقول به وان كان فاللام في نفس القول
بخطيئة في القول لخلق الحوادث بدات الرب في حال ضرورة نصوبه في رعاية المحل
ارلى من العكس قال ان يقيم ملت هذه الوجه ما دونها من الالاف في الاله
حاز سننا وانما له الذي يكون ان الرب / اخذت عنه سي بعد ان لم يكونا وانا وها
يستدل بهذا الوجه على نفي الحوادث المنفصلة كما يستدل بها على نفي الحوادث المتصلة
ان المحو في الحوادث مطلقا من الذات ان ذات الذات لم دورا منه وان كان حاز خلقا
ما كان معلولا للدراسة للدراسة ان ذلك الحادث موقوف على ذلك المعلوم الخارج وذلك
المعلوم الخارج لا يدان بان حادثا او لا يدان بان كان كالمشغول لذلك الحادث بداهة الاله
ومعلوم الالهي وادان المعلوم الخارج حادثا بلا بحث الاسباب حادث في الذات والى ان
حدث الحادث بلا سبب مسلم ان يكون ما حدث في الذات موقفا على الحادث الخارج
وما حدث في الخارج موقفا على الحادث في الذات مسلم ان دورا وان كان الخارج ليس من صفات
الذات لم ان يكون واحدا نفسه فيكون ما في الذات بالرب سبحانه من الحوادث موقفا
على ذلك الواجب نفسه م قال ما لا راي في الالهي فله عمل هو الاله في نفي عمله الحوادث
سواء كانت بانه ما رعيه ولها ان لا امدي صنعها من اشكال الخارج في الكراميه

بانه بان الكراميه يكونون في الحوادث بدات كما يكونون اسم في الحوادث المنفصلة عنه مكان
لكل الحوادث حدث عندكم يكون فادنا او بالعدوه او المشبه العديبه فلهذا نقول بما تقوم بدات
والاسان ما دون سطح به عنهم مطالبة احوالهم المسجلين والمعزلة والاشعر به وللان شفع
عنهم مطالبة العديبه الا بما نقوله الجمع من اراة العاد والخارج احوال المساو من المخرج اوله
الاراي الارليه مخرج احوال المساو من المخرج والمارعون بهذا من اهل الحديث والالاف
سولون ان هذا محال للضرورة وان هذا السدح مما به انترا وجود الصانع ما به اثبتوا الصانع مان
يرجع احوال المساو من الاله من مخرج وحث بكونها حجاب به الفلك في عرافة الملائكة
وذلك من جهة الاول ان يقال الحوادث ثلثا ما انجب ما هوها او لا حجب بل يجوز ان لا يكون لها نهاية
وان حجب ما هوها لزم ان يكون الحوادث اول ولزم حوار حدث الحوادث بدون مسجحات
يرطلب محتمل وقولكم بدوام حركة الفكر وانها ارليه وان حاز دول الحوادث محتمل ما حاز
الاله هو مسجون بخادث وحصد الافلاك ادا طات حاز لم ان يكون لها حادثا اخر وحصد
بمكر ان يكون تلك الارا حاز المعافاة العا به بدات الواجب او غير هاس الحوادث في الشرايط
الافلاك ما هوها انتم كل حادث موقفا على حادثا ما بالواداة في الحوادث فستدل
وليكمل على نفي تمام الحوادث به اسان يكون انما للسام الصفات به مظهرها وانما ان يخص
الحوادث حاز خلقا وحتم على نفي الصفات ما بالحال ما ذكره من الوجود الذي هو في نفي
الصفات وان كان محصا مدلكم على النفي هو هذا الدليل على اسما صدور الحوادث عنه فليس كم ان
نقتوا هذا بهذا وهذا ما به يكون دورا وصا در على المطلوب ما ريسكم لحدث الحوادث
بانه رعيه سوا الوجه الثاني قول القائل سبب الحوادث اما الذات او خارج عنها ان يكون
به سبب كل حادث او سبب نوع الحادث ما راد في الاول معقولكم احصوه ما لو اكم ان كل حادث
الذات ما قام بها من الحوادث المتعاضة فان لم يكن هذا السدح بعاد الحوادث الحوادث بدانه وما لا
سلك من الحوادث هو حادث فالواك ان هذا سطل هو لكم تقدم الافلاك وروح حدوثها وانما يقال
لم ما لا يكون من حواس الحوادث

21

مجلس
العلماء

والعدسات وارتان الثاني لزوم الدور او التسلسل وارتان الثالث فالاسر
 راسا الاسر التي الخارج الذي حده ذلك الاضافات والاعدام محبان يكون واحد الوجه
 ولا الامدك انهم راسا مولى العائد الى الحدث في محل سدر لوزن المحل وجهه ما اراد به ما يقدر
 اورده على وجهه صوته في محل سائر له والكراميه يقول وجهه ذلك وليس هذا محل النزاع هنا انما
 هو وجهه ما اراد به كذا اما ان يجوز لوزن الاسر ان يبينه للرب في وجهه منه او لا يجوز ذلك بان جاز
 لموجهه مع نقا محل النزاع وارتان الحونه فان ذلك دليل على ساد قوله في سله الوجه
 وحسنه بلون ذلك القوي لقول الكراميه وزواهم وارتان ان ساد قوله في
 محله هو ذاته معان له هل يغفل لوزن السعي وجهه من سعيه ام لا ما عالج ذلك القوي
 بموجب التلاني وان لم يعمل ذلك معوا التلاني من غير ذلك لان لسانه في حداثه حداثه
 في نفسه يصعد وارتانته وهذا السوار وجهه وان يغفل لوزن سعيه من وجهه
 اسكر المسار عن ان يقولوا وجوب ذلك في كل شيء فالاملا وانما هذا من وجهه
 ان يستلزم لونه وجهه من القاصد واما ان لا يستلزم ذلك فان ما استلزم ذلك لزم ان
 جمع الاحكام وجهه من الرب فاما اذا حدثت فيها الاعراض الحادته كان قاصدا لاسا
 على ما ذكره صلنم ان يكون وجهه من على هذا التقدير وحسنه فيكون هو ايضا وجهه
 سطر لاساع لوزن اصل التيسر وجهه من الاخرين غير عكس كما ذكره وارتان ان ذلك لزم ان
 يكون الساري وجهه وادار ذلك يطلب تختم لان غايته ان يصله للحوادث في ذاته
 يستلزم لوزن ذاته في وجهه وهذا حال ما اذا كان على هذا التقدير لزم ان يكون ذاته في وجهه
 يطلب في هذا اللانم واما ان يقال هذا لا يستلزم لونه وجهه من القاصد وحسنه
 هذه الوجه سبب طلائها على التقديرين واصحاب مسأله انما ينبغي على مقدمه وجهه
 مسلمه بطلان الغري وطلانها من بطلان احدى المعد من قبل بطلان احداهما
 على كل حال وادان بطلان احد المعد من بطلان الوجه ما اراد من المقدمه ان القاصد
 القصد انما هو وجهه والناسه ان لوزن الساري في الوجه محال فان كان المقصد
 الاول

واما الاسر التي
 ولا الامدك انهم
 اورده على وجهه
 هو وجهه ما اراد به
 راسا مولى العائد
 وجهه من وجهه
 وجهه من وجهه

الاولى صحى لزم لكون الوجه لانه بعد حدوث حداثه قطعاً سطر الناسه وارتان
 الاول باطله مطلب الوجه ايضا لطلانها صدر مقدمتها وان ساد هذه الوجه ظاهر على
 قبول اصل التلاني القائل بحدوث العالم بطلانها على رار التلانيه الدهره اظهر ما هو لا يكون
 حدوث الحوادث فان قالوا انها حادته عن علمه اربيه وجهه مستحالة بقوله ليس سببها هو لا يتوقف
 فان الحوادث تحدث عنه فوسايط وحسنه طالعها انما ان ذلك يستلزم لونه سبب وجهه
 انما يستلزم وطلن الوجه على التقديرين في العلم وانما لولا العالم واحد الوجود مع
 ما اراد بحدوث الحوادث عن اللان الواح نفسه وما سطر به فان الحوادث بانه مدوات
 الاملاك وحسنه صلاحيه به على سطر ذلك وهو باطل فان سبب احد النسخه يستلزم بطلان
 الاخر وطلان المردم صغر بطلان اللانم والدليل مسلمه للدلول والمطلوب لار بطلانها وادان
 اللانم الذي هو المدلول على ذاته المسلمه له فلهذا باطله وهذا الجواب حرج جواب
 الامدك يقول القصد الى ما هو وجهه من ليس من الوجه محال وان جمع فناء الوجه من اهل
 العلم يقولون ان الرب تعالى يقصد الى ما هو وجهه من المحلومات والعقد منه وليس وجهه
 عدم بل على انما ما طعا القصد من الوجه من ليس من الوجه ان كان بطلان المقصد اول
 من الاعراض وارتان معان بطلان المقصد من السائيه واما الاعراض الساني وهو من الحرام
 كل حادث به مظاهر السبا واما اذا حور باسم صفة به لم يلزم تمام كل صفة ما اذا حور بان
 نسوم به صفات الكمال كحسب والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام لم يلزم ان نسوم به صفات
 البصر به كالحل المركب والمهر والنسب والنسب وغير ذلك من الصفات الجوهرية وادان حور
 ان نسوم به كلهم لم يحور تمام كل كلام به وادان حور بانما هو اوده به لم يحور تمام كل كلام به
 واما نسوم به ما ليس بكمال له وما سبب كبرياءه وهو موصوف بصفات الكمال ولا
 وصف بها صفاً وذلك لان كونه سبباً كمالاً ان نسوم به الصفات او الحوادث لم يكن كماله
 لوزن كل صفة او حادثاً مسلمه طرد ذلك في كل صفة وحادثاً كماله اذا قيل به ان سور

واما الاسر التي
 ولا الامدك انهم
 اورده على وجهه
 هو وجهه ما اراد به
 راسا مولى العائد
 وجهه من وجهه
 وجهه من وجهه

فان هو لا يقولون انه قابل لها في الازل وانها موجودة في الازل وما ذكره
 المحقق بسلسلته من قول هو ان في المقصور والمقتول ما بهم يقولون هو ما ذكره في علمه في الازل
 وقال وهو ممكن في الازل من غير ان يزل قادر ان يزلها ممكنه ان يزلها القدر
 والاحسان ان كان قد حصل المطلوب وان كان حادثه فلا بد له من مستحادث
 وذلك يستلزم التسلسل والتسلسل يصح في دوام القدرة وان كان الفعل
 قفيا لم يزل قادر على الفعل والفعل ممكن له ان لم يزل قادر على فعله في الازل
 كانت القادرية عارضة لذاته واستدعت القادرية قادرية باخرى وذلك
 نفى التسلسل فان كان التسلسل باطلا لم يدام نوع القادرية لانه يمتنع ان يكون
 عارضا ذاتا عارضة تسلسل التسلسل باطلا على هذا المقدر وما استلزم
 الباطل هو باطل واذا اسع لونها عارضة لم يكونوا الازل ثم يم القدر على الشيء
 احراز المقدر اذا القادرية نسبة من القادر والمقدر يستدعي حتم كونهما واما
 ما يكون معلنا لا يكون مقدر اذ لا يكون القادرية علمية ثابتة في الازل بل على ان
 هو من المقدر في الازل احراز وجود المقدر في الازل وحده فلا بد ان يكون
 الفعل في الازل ما دلون حجة على السمع صارت على الاثبات لكن هذا حجة لا حجة وجود
 المتصور ولما كان كحوا الوجوه المتصور في الازل ما يقولون لم يزل ما هو مقدر
 مراد له واما اللهم ان احبب شيئا لم يزل حادثا في الازل بل هو في دوام علمته
 وما لمسه لما هو من مداته من قدرات و مراد ان يكون الملازم ان الحادث بعد ان
 لم يكن ان حدث بعينه لم يمتنع الحتم بلا من حجة وحصر احد المتصلين في الوحد
 وعبر عما لا يخص هذا من حجة وان حجت بالسبب ما تقول في ذلك المستحيل في القول

في

عن ملزم تسلسل الحوادث ثم تلك الحوادث الدائمة اما ان يحدث عن علمه فاما تسلسله
 لمعلولها وهو ممتنع ان العلم الدائمة لا يمتنع عنها معلولها واشي منه واما ان يحدث
 عن علمه فاما هو ليس بعلمه فاما فعله للحادث موقوف على الشرط الذي به يتم فاعلمته
 لذلك الحادث وذلك الشرط اما منه واما من غيره فان كان من غيره لزم ان يكون العلم من
 محاسن في افعاله الى غيره وان كان منه لزم ان يكون دائما فاعلا للحوادث وتلك الحوادث اما ان
 يكونت بعين احوال بقوم به واما انه لا بد من احوال يقوم به والساقي تسلسلهم ايد لم يزل
 قادرا قابلا ما علمهم به من الافعال والاول باطل لانه اذا كان في نفسه ازلا وابتدا
 على حال واحد لم يمتنع حاله من الاحوال اطلاقا لانه سببه الزمان والكائنات له داخله
 لم يكن تخصيصا احد الزمانين لحوادث مخالفت الحوادث في الزمان الاضراوى من
 العكس وتخصيصا لاربعه من الحوادث المختلفة اسر وسهوه ولا ان الفاعل الذي حدث
 ما حله من غير علمهم بنفسه غير معقول بل ذلك سحر ان الفعل هو المعقول وان الخلق
 هو الخلق ولزم من المقدر هو سحر المعقول وهو علم بالاصطوار ان الماثير اسر
 وجوده واما ان دالهم فاما مداته واما ما لا يمتنع كمال وهو لم يزل مصفا بالعلم والابلا
 للملازمة والال وهو اعظم واطلاقه من سحر ان الحجة العقلية التي هي به اهل الصلار بل السجدة
 ختم بها على بعض مطلقهم وشمل احكامهم على عدم الافلاك ما به اذا ما وثق من العالم
 فاما ان يكون الماثير وجودا او علميا والما من معلوم الساد بالمرور في كل هذا هو ليس
 المعزلة والاشعز به وهو من يقول الخلق هو الخلق وان وجوده ما كان حادثا
 لزم التسلسل ولزم لو به محلا للحوادث محسوس يكون قدما واما ما به الما من مدته
 سلم عدم الاثر فقال اولا هذا سحر لانه لا يكون من سحر ان حداثا وهذا اطلاق الما لله
 من حجة هذه الحجة ان الاثر يضر بالموثر التام الماثير واما ان كان حداثا من الحوادث